

Distr.
GENERAL

A/49/6 (Prog. 17)
3 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون

التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل

للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧

البرنامج الرئيسي الرابع - التعاون الدولي من أجل التنمية

البرنامج ١٧ - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١ - تحكم الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، إعداد الخطة المتوسطة الأجل وشكلها ومحتواها وتنقيحاتها.

٢ - وينص البند ٣-١١، في جملة أمور، على أن تُنقح الخطة المتوسطة الأجل حسب ما يلزم كل سنتين لإدخال التغييرات المطلوبة في البرامج، وتكون التنقيحات المقترحة مفصلة على الوجه المطلوب لإدراج ما يترتب على القرارات والمقررات التي تتخذها الهيئات الحكومية الدولية أو المؤتمرات الدولية من آثار على البرامج منذ اعتماد الخطة.

٣ - ويستعاض بالبرنامج ١٧ المنقح، تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، المقدم أدناه، عن سرد البرنامج ١٧ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٣/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وأجرت الجمعية تنقيحا لها بعد ذلك في قرارها ٢١٤/٤٧، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وصدرت في الوثيقة A/47/6/Rev.1 و Corr.1. وتعكس التنقيحات المقترحة نتائج إعادة التشكيل في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢١٢/٤٧ باء المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٣. ونظرا للطابع الترابطي لأنشطته، وللحاجة إلى ترشيد تنفيذ البرنامج يقترح ادماج البرنامج الفرعي ٢، وهو نظام التقييم المبكر للتكنولوجيات والبرنامج الفرعي ٤، الخدمات الإعلامية. ولزيادة تكامل الأنشطة التي يغطيها البرنامج يقترح نقل البرنامج الفرعي ٤، وهو الاستثمار والتكنولوجيا، من البرنامج ١٣، التجارة والتنمية، إلى البرنامج ١٧ بوصفه البرنامج الفرعي ٣، الاستثمار والتكنولوجيا. كما يقترح أيضا نقل البرنامج الفرعي ٣، تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة والمواءمة بينها، من البرنامج ١٧ وادماجه في البرنامج ٤٦ ذي الصلة، التنمية المستدامة. ولن تؤثر هذه التغييرات في الأولويات العليا المحددة بالفعل على مستوى البرنامج الفرعي.

٤ - وقد قدمت التنقيحات المقترحة للبرنامج الفرعي ٣، الاستثمار والتكنولوجيا، إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية التابع لمجلس التجارة والتنمية في اجتماعها المعقود في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤. ونظرا لازدحام جدول اجتماعات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، لم تقم تلك اللجنة باستعراض البرنامج المنقح.

البرنامج ١٧ - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	١-١٧ - ٦-١٧	ألف - البرنامج
٤	١-١٧ - ٣-١٧	١ - الاتجاه العام
٥	٤-١٧	٢ - الاستراتيجية العامة
٥	٥-١٧ - ٦-١٧	٣ - هيكل البرامج الفرعية وأولوياتها
٦	٧-١٧ - ١٨-١٧	باء - البرامج الفرعية
٦	٧-١٧ - ١٠-١٧	١ - بناء القدرات الذاتية وتعبئة الموارد
٧	١١-١٧ - ١٤-١٧	٢ - نظام التقييم المبكر للتكنولوجيات وخدمات المعلومات
٨	١٥-١٧ - ١٨-١٧	٣ - الاستثمار والتكنولوجيا

البرنامج ١٧ - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

ألف - البرنامج

١ - الاتجاه العام

١-١٧ الاتجاه والولاية العامة لهذا البرنامج مستمدان من قراري الجمعية العامة ٢١٨/٣٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ الذي أيدت فيه برنامج عمل فيينا بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية و ١٧٩/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والوثيقة الختامية للدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الفقرات ١٠٥، ٣، ١٩، ٢، و ٢٤ والتزام قرطاجنة ولا سيما الفقرة ١٧٦ منه، الذي اعتمده الدورة الثامنة للأونكتاد والأحكام المتصلة بالعلم والتكنولوجيا في إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ الذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٩٣ (د-٣٨). وكانت الجمعية العامة قد أنشأت في قرارها ٢٣٥/٤٦ المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢، للجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التي تجتمع كل سنتين وتقدم التوجيه بشأن السياسة في هذا المجال. وفضلا عن ذلك، وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢١٢/٤٧ بء المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٣ على أن تنقل إلى الأونكتاد الموارد والأنشطة المتصلة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمتعلقة بالبرامج الفرعية للبرنامج ١٧ الخاص ببناء القدرات الذاتية وتعبئة الموارد ونظام التقييم المبكر للتكنولوجيات وخدمات المعلومات. وطبقا لذلك القرار ولأحكام القرار ١٧٩/٤٨، سوف يركز البرنامج على تحسين الكفاءة والفعالية في معالجة قضايا التنمية والقضايا المرتبطة فيها في مجال التجارة والمالية والاستثمار والخدمات والتكنولوجيا.

٢-١٧ ويستهدف برنامج تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تعزيز قدرة الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، على إدارة التغيير التكنولوجي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهو يتصدى أيضا لمشاكل محددة تواجهها البلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى اقتصاد السوق في تعزيز قدرتها التكنولوجية وتحسين قدرتها على المنافسة. وعلاوة على ذلك، يؤكد البرنامج بنحو خاص، على احتياجات أقل البلدان نموا وعلى نهج السياسة التي قد يلزم اتباعها من أجل تخفيف العوائق التي تواجهها هذه البلدان في احتياز التكنولوجيا الأجنبية وبناء القدرات التكنولوجية.

٣-١٧ ويهدف البرنامج إلى مواصلة النظر في السياسات والتدابير التي تساعد على جعل البيئة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، أكثر تشجيعا على نقل ونشر التكنولوجيا، بما في ذلك عن طريق الاستثمار المباشر الأجنبي. وسيوجه الانتباه، على الأخص، إلى دور التعليم والتدريب التقني والمهني في عملية بناء القدرات، بما في ذلك الاحتياجات المؤسسية اللازمة لتنمية الموارد البشرية. ولا تزال الروابط القائمة بين هذه الأنشطة من جهة، وقطاع الانتاج من جهة أخرى، ضعيفة في كثير من البلدان. وينطبق هذا الأمر أيضا على الروابط القائمة بين البحث والتطوير وقطاع الانتاج، وهو وضع يعوق الابتكار التكنولوجي.

والمساعدة على إيجاد حل للمشاكل وأوجه القصور هذه، سينظر البرنامج في الوسائل والسبل الكفيلة بتعزيز هذه الروابط، فضلا عن العلاقة بين المدخلات التكنولوجية المحلية والأجنبية. وسيواصل أيضا معالجة المحددات المتغيرة للقدررة التنافسية الدولية، وبحث العوامل التي تؤثر في الميزة التنافسية للبلدان ومؤسساتها في هذه البيئة الدولية المتغيرة بسرعة.

٢ - الاستراتيجية العامة

٤-١٧ ستكون أمانة الأونكتاد مسؤولة عن تنفيذ هذا البرنامج. بيد أنه لما كان للعلم والتكنولوجيا طابع متعدد القطاعات، سيتم تعزيز التنسيق بين أمانة الأونكتاد وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة خاصة وكذلك مع المنظمات الأخرى المشتركة في الأنشطة المتصلة بمجال العلم والتكنولوجيا كاللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيبدو وجامعة الأمم المتحدة. وسيسعى الأونكتاد إلى تعزيز التكامل بين الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وبين أنشطة الهيئات الحكومية الدولية المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة. وسيعتمد الأونكتاد في تنفيذ البرنامج، على خبرات المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المؤسسات الخاصة.

٣ - هيكل البرامج الفرعية وأولوياتها

٥-١٧ يراعي هيكل البرامج الفرعية وتكوينها إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢١٢/٤٧ باء ونتائج الدورة الأولى للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، المعقودة في عام ١٩٩٣ ونتائج عمل الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا التابع لمجلس التجارة والتنمية بالأونكتاد. وسيتألف برنامج تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من البرامج الفرعية التالية:

البرنامج الفرعي ١: بناء القدرة الذاتية وتعبئة الموارد

البرنامج الفرعي ٢: نظام التقييم المبكر للتكنولوجيا وخدمات المعلومات

البرنامج الفرعي ٣: الاستثمار والتكنولوجيا

٦-١٧ تحدد أولوية عالية للبرامج الفرعيين ١ و ٣.

باء - البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - بناء القدرة الذاتية وتعبئة الموارد(أ) الأهداف

٧-١٧ - السند التشريعي للبرنامج الفرعي مستمد من قرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٨ ومن إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٨-١٧ - والقصد من الأنشطة المضطلع بها من أجل بناء القدرة الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا هو مساعدة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات وطنية تعزز تطوير قدرات العلم والتكنولوجيا الذاتية، مع مراعاة الحاجات ذات الأولوية والموارد المتوفرة، وأهداف التنمية المستدامة. وينصب التركيز الرئيسي لهذا البرنامج على تعزيز القدرة الوطنية على اتخاذ قرارات مستقلة ومستنيرة بشأن احتياز العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وتطويرهما وتطبيقهما ونشرهما. وقد ساعدت الخبرات المستفادة من البرامج النموذجية التي نفذت في أثناء الجزء الأول من فترة الخطة المتوسطة الأجل في زيادة تحديد أهداف البرنامج الفرعي ١ وهي:

(أ) المساهمة في بناء القدرات الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا ضمن اطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

(ب) تعزيز اشتراك المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل في متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن دراسات نموذجية اضطلع بها في بلدان محددة.

٩-١٧ - وعلاوة على ذلك، سيأخذ هذا البرنامج الفرعي في الحسبان نهج العمل الذي اعتمده لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والذي يشارك أعضاؤها بموجبه بنشاط في تنظيم أفرقة خبراء مخصصة وحلقات عمل بشأن مواضيع محددة تتصل ببناء القدرات.

(ب) منهاج عمل الأمانة

١٠-١٧ - في ضوء ما تقدم، ستقوم أمانة الأونكتاد بما يلي:

(أ) توفير الدعم الفني للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والمساعدة في تنظيم حلقات عمل وأفرقة خبراء فيما بين الدورات بشأن بناء القدرة الذاتية؛

(ب) تحليل تجارب البلدان المشمولة بالدراسات التجريبية في مجال بناء القدرات الذاتية؛

(ج) دعم وضع تدابير من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية في تحديد احتياجاتها لبناء القدرات والمساعدة في توليد التكنولوجيات السليمة بيئياً واحتيازها وإدارتها بفعالية؛

(د) وضع أساليب للتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ومؤسسات التمويل لمتابعة البرامج النموذجية وبناء قدرات البلدان لتطوير وتقييم واستخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

البرنامج الفرعي ٢ - نظام التقييم المبكر للتكنولوجيا وخدمات المعلومات

(أ) الأهداف

١١-١٧ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قراري الجمعية العامة ١٤/٤٤ هـ و ١٧٩/٤٨ وإعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

١٢-١٧ والهدف العام للبرنامج الفرعي ٢ هو تزويد الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، بمعلومات عن الأثر المحتمل للتكنولوجيات الجديدة والناشئة وتقييم آثارها على عملية التنمية.

(ب) منهاج عمل الأمانة

١٣-١٧ في ضوء ما تقدم، ستقوم أمانة الأونكتاد بما يلي:

(أ) تقديم الدعم إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والأفرقة المخصصة وحلقات العمل المتصلة بتقييم التكنولوجيا وخدمات المعلومات؛

(ب) سيجري، عن طريق "نشرة نظام التقييم المبكر للتطورات التكنولوجية" وغيرها من الوسائل، نشر المعلومات بشأن أثر التكنولوجيات الجديدة والناشئة، على عملية التنمية؛

(ج) تشجيع ربط الشبكات فيما بين المؤسسات المعنية بتقييم التكنولوجيا وتعزيز تبادل الخبرات فيما بين البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية؛

(د) العمل كمركز تنسيق لتقييم التكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ستتعاون الأمانة بوجه خاص مع المؤسسات غير الحكومية من قبيل الرابطة الدولية لمؤسسات تقييم التكنولوجيا والتنبؤ بها والرابطة الدولية لتقييم الأثر؛

(هـ) تحديد منهجيات تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في مجال تقييم التكنولوجيا ووضع برامج التدريب والمبادئ التوجيهية للسياسة، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المعنية ومؤسسات التمويل.

١٧-١٤ وستواصل الأمانة أيضا، من خلال رسالة إخبارية ووسائل أخرى، إبقاء السلطات الوطنية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، على علم بالتقدم المحرز فيما يتصل بالتطورات الهامة في مجال العلم والتكنولوجيا.

البرنامج الفرعي ٣ - الاستثمار والتكنولوجيا

(أ) الأهداف

١٧-١٥ السند التشريعي للبرنامج الفرعي مستمد من الوثيقة الختامية للدورة السابعة للأونكتاد، الفقرات ١٠٥ (٣) و ١٩ (٢) و (٢٤) والتزام قرطاجنة وخاصة الفقرة ١٧٦ منه؛ وقراري مجلس التجارة والتنمية ٣٨٠ (د-٣٦)، الفقرتان ٤ و ٥، و ٣٩٣ (د-٣٨)، الفقرات ٥ إلى ٨، ومقرريه ٣٨٤ (د-٣٧) الفقرات ١ إلى ١٠، و ٣٩٨ (د-٣٨)، المرفق جيم، واستنتاجات وتوصيات الدورة الثالثة للفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا (TD/B/40(2)17، TD/B/WG.5/12) والفصل ٣٤، الفقرتان ٣٤-١٧ و ٣٨-٢٦ من جدول أعمال القرن ٢١.

١٧-١٦ وأهداف البرنامج الفرعي ٣ هي:

(أ) تشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى اقتصاد السوق، مع إيلاء اهتمام خاص بالمشاكل المحددة التي تواجهها أقل البلدان نمواً؛

(ب) المساهمة في توسيع التجارة الدولية والاستثمار وتعزيز التعاون في ميدان نقل التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا السليمة بيئياً، من خلال أمور منها المخططات التعاونية وتدابير تتعلق بالحوافز وترتيبات التعاون بين المؤسسات؛

(ج) تعزيز السياسات الوطنية لتطوير التكنولوجيا في إطار سياسة تجارية واستثمارية قائمة على السوق تتيح تعزيز مباشرة المشاريع وتشجيع نقل التكنولوجيا، من خلال أمور من بينها الاستثمار المباشر الأجنبي. وينبغي أن ترافق هذه السياسات تدابير لاستيعاب التكنولوجيات محلياً، بما في ذلك البحث والتطوير والابتكار وتكييف وتطوير تكنولوجيات داعمة للأهداف والأولويات الوطنية؛

(د) دعم قدرة البلدان النامية على مواجهة التغييرات التكنولوجية السريعة التي تؤثر على التجارة والتنمية؛

(هـ) تشجيع تنسيق السياسات في ميدان التكنولوجيا مع سياسات الصناعة والاستثمار والتجارة والخدمات. وينبغي لهذه السياسات أن تعزز هدف توسيع التجارة لصالح جميع الشركاء التجاريين، وبخاصة البلدان النامية، وأن تعزز الاستثمار والابتكار والاستيعاب، واستخدام وتطوير القدرات التكنولوجية وقدرات مباشرة المشاريع؛

(و) تعزيز قيام تعاون أوثق بين أوساط الأعمال والأوساط الأكاديمية والحكومة من أجل مراعاة دوافع وحاجات القطاع الانتاجي عند وضع السياسات بما في ذلك سياسة تسويق نتائج البحث والتطوير تجارياً؛

(ز) دراسة وتشجيع المبادرات الجديدة وتبادل الخبرات بشأن سياسات الاستثمار والتكنولوجيا المفضية إلى التغلب على العوائق وتيسير نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار وتوليد ونقل ونشر التكنولوجيات السليمة بيئياً.

(ب) منهاج عمل الأمانة
١٧-١٧ ستساهم أمانة الأونكتاد في:

(أ) تحديد واستخدام الفرص المتاحة لزيادة تحقيق تعاون دولي من خلال أمور من بينها تعزيز ترتيبات ربط الشبكات فيما بين المؤسسات؛

(ب) استعراض وتحليل السياسات الوطنية والتدابير الدولية والمبادرات الرامية الى تعزيز تدفقات الاستثمار والتكنولوجيا، والابتكار التكنولوجي وبناء القدرات التكنولوجية بما في ذلك البحث والتطوير؛

(ج) خلق وعي أفضل بأثر التغير التكنولوجي على قرارات الاستثمار وأنماط الانتاج والقدرة التنافسية التجارية والقدرات الوطنية في مجال الابتكار والتكيف، فضلاً عن دور الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا وتطوير التكنولوجيا.

١٨-١٧ وفي ضوء ما تقدم، ستقوم أمانة الأونكتاد بما يلي:

(أ) استعراض التطورات التي تؤثر في تدفقات الاستثمار والتكنولوجيا الى البلدان النامية، بما في ذلك طرائق توجيه هذه التدفقات، وتحليل التحديات والفرص المتاحة أمام نقل التكنولوجيا الى البلدان التي تمر بعملية انتقال الى اقتصاد السوق ومنها؛

(ب) دراسة دور الحوافز وغيرها من الدوافع في حفز الاستثمارات التي تسهم في إنشاء قدرات تكنولوجية في البلدان المتلقية للتكنولوجيا؛

(ج) تحليل دور حماية حق الملكية الفكرية في التدفقات الدولية للاستثمار والتكنولوجيا؛

(د) الاضطلاع بتحليلات للبحوث والسياسات المتعلقة بسبل وسائل إقامة روابط أوثق بين أنشطة البحث والتطوير، والقطاع الانتاجي، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال الى اقتصاد السوق؛

(هـ) بحث اتخاذ تدابير، وخاصة في مجال التدريب والتعليم، ترمي إلى إشراك امكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مشاركة أتم في عملية بناء القدرات ورفع مستوى المهارات، بما في ذلك المهارات التنظيمية والإدارية؛

(و) دراسة نهج وآليات تعزيز مباشرة المشاريع والشراكة فيما بين المؤسسات، مع الاهتمام بصفة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يتعلق بدورها في توليد ونشر التكنولوجيات السليمة بيئياً؛

(ز) بحث المشاكل والعوائق المحددة المتصلة بالتكنولوجيا والاستثمار التي تواجهها أقل البلدان نمواً واقتراح نهج سياسة مناسبة لتعزيز قدراتها التكنولوجية؛

(ح) تحليل أثر التغيير التكنولوجي، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والناشئة، على الاستثمار وأنماط الانتاج والقدرة التنافسية التجارية فيما يتصل بالأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية؛

(ط) بحث طرائق تعزيز التعاون التكنولوجي بين الأوساط الدولية المعنية بالاستثمار ونقل التكنولوجيا، ولا سيما الحكومات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية وقطاع العلوم والبحث، ووضع مقترحات لتعزيز هذا التعاون.
